

واقع النمو الحضري في العالم العربي

The reality of urban growth in the Arab world

وهيبة عيساوة¹، عيسى يونسى²¹ جامعة عمار ثلجي، الأغواط، الجزائر، wahiaiss@yahoo.fr² جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، younsiaissa17@gmail.com

تاريخ النشر: 2020/12/31

تاريخ القبول: 2020/12/20

تاريخ الاستلام: 2020/11/16

Abstract

ملخص

This paper seeks to highlight urban growth in Arab world, which has become a source of interest among many quarters, because of its reality, social and economic issues and the results it produces and produces that affect various aspects of life. In order to achieve the objective of this research, we have relied on analysing the level of urban growth, and identifying its dynamics and urbanization movement in Arab world. One of the findings of research is that the level of urbanization in Arab world has become one of the highest observed and at an accelerated pace, acceleration remains the dominant core characteristic, population growth is an important factor in the increasing rate of urbanization, as well as the emergence of mega-cities and the expansion of urban areas. Increasingly and rapidly, with the emergence of the phenomenon of major cities and the swell population of capital capitals, the growth of cities will be the biggest factor affecting development in subsequent years.

Keywords: Urban growth; urbanisation; city; urban change; city growth

تسعى هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على النمو الحضري في العالم العربي الذي أصبح مصدر اهتمام أوساط عديدة، بسبب ما يرصد واقعه من خصائص، وما يطرحه من قضايا اجتماعية واقتصادية والنتائج التي أفرزها ويفرزها والتي تمس مختلف جوانب الحياة. ولتحقيق هدف البحث اعتمدنا على تحليل مستوى النمو الحضري والتعرف على ديناميكيته وحركة التمدن في العالم العربي. ومن النتائج التي توصل إليها هذا البحث أن مستوى التحضر في العالم العربي أصبح من أعلى المستويات الملاحظة وبوتيرة متسارعة، ويظل التسارع هي الصفة الأساسية المهيمنة، ويشكل النمو السكاني عاملا هاما في تزايد نسبة التحضر، كما يشهد نشوء المدن الضخمة وتوسع المناطق الحضرية بصورة متزايدة وسريعة، مع بروز ظاهرة المدن الرئيسية وتضخم عدد سكان العواصم، وأنه سيكون نمو المدن أكبر عامل يؤثر على التنمية في السنوات اللاحقة.

كلمات مفتاحية: النمو الحضري؛ التحضر؛ المدينة؛ التغير الحضري؛ نمو المدن

1. مقدمة

يعتبر النمو الحضري ظاهرة عمرانية تطورت مع التطور التاريخي لحركة المدن فلازمت بدايته حركة فعلية لجميع المجتمعات البشرية كما عكست رغبة الانسان وحبه الدائم إلى التجديد الذي كان وليد التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية وحركة التقدم العلمي والتكنولوجي.

ان العمران الحضري في العالم العربي يعود إلى تاريخ قديم، حيث ترجع نشأة بعض المدن إلى عدة آلاف من السنين. ففي بلاد ما بين النهرين ومنذ منتصف الألف الرابع قبل الميلاد وجدت المدن. ولم تشهد هذه المنطقة قيام أول حضارة في التاريخ فقط بل كانت هذه الحضارة ذات مجتمع أكثر حضرياً في زمنها. وقد شهد التاريخ ظهور عدد كبير من المدن التي أدت أدواراً مركزية في المجالات العسكرية والتجارية والدينية وشهد نموها وتدهورها. وبعد انتهاء الفتوحات الرئيسية بدأ عصر جديد في الاستقرار الحضري في أواخر العصر الأموي والعصر العباسي بتأسيس مدن على أسس حضرية وعمرانية جديدة اجتماعية واقتصادية وفنية غير عسكرية وتطور حضري كبير خاصة في العصور الوسطى. ومنذ القرن التاسع عشر بدأت مرحلة جديدة من التطور الحضري، حيث كان تطور وسائل النقل ونمو التجارة الدولية من العوامل الرئيسية التي أدت إلى نشأة العديد من المدن الجديدة، ثم وفي القرن العشرين خاصة نتيجة اكتشاف واستخراج النفط. ومنذ النصف الثاني من القرن العشرين تمثل ظاهرة التحضر أبرز الظواهر السكانية في العالم العربي حيث تتسارع موجات التحضر وتزايد وتيرة نموها سنة بعد أخرى، الا أن ظاهرة النمو الحضري السريع لم تكن مقتصرة على العالم العربي إذ شهد القرن العشرين نمواً سريعاً لسكان المدن في العالم. وحسب الأمم المتحدة ارتفعت نسبة السكان الحضر من مجموع السكان من 13% عام 1900 إلى 29% عام 1950 ووصلت إلى 49% عام 2005 ومن المتوقع أن تبلغ 60% عام 2030.

يشهد التحضر في العالم العربي حالة متميزة في مرحلة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية تتمثل في نشوء المدن الضخمة والاختلال الذي تعرفه في التوزيعات السكانية وتضخما في العديد من المدن، بنمو سريع في عددها وفي عدد سكانها وغيرها من خصائص هذا النمو. تشير الاتجاهات الحديثة على أن المناطق الحضرية تتوسع وتضم إليها مساحات شاسعة من الريف بصورة متزايدة وسريعة وأن المدن الرئيسية باتت تهيمن على المنظر الحضري العام وأصبحت تشكل أحد المعالم الأساسية والمميزة لكثير من الدول العربية في السنوات الأخيرة. واعتباراً لهذا الوضع بما يميز التطور الحضري في العالم العربي فإنه يخلق صعوبات جمة أمام عملية التنمية، إذ تطرح مسألة عدم مواكبته لتحول مناسب في البنية الاجتماعية - الاقتصادية بما يفرزه من العديد من المشكلات المختلفة وما ينجم عنه من قضايا اجتماعية اقتصادية تمثل من أهم الانشغالات التي تطرح عند صياغة السياسات الإنمائية التي تسعى إلى التخطيط لظاهرة التحضر بهدف مواجهة نتائجها وضبط حركاتها.

2. النمو الحضري السريع في العالم العربي عوامله وخصائصه

يعرف النمو الحضري بالزيادة في عدد السكان الذين يعيشون المدن أو "هو عملية تركيز السكان في المدن" (حسن عبد الحميد أحمد رشوان، 2004، ص 104)، ويقاس بعدد سكان المراكز المصنفة على أنها حضرية وبريتها المختلفة، وبغض النظر عن القيمة النسبية لهذا العدد، ونشير هنا أن نمو سكان المدن لا يعني دوماً أو بالضرورة زيادة نسبة أو درجة التحضر.

لقد أصبح النمو الحضري وما يصاحبه من سرعة في انتشار المدن ظاهرة متميزة لتناميه المستمر وبرز المدن الكبيرة وانعكاس هذا على المتغيرات الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية، ويؤكد صندوق الأمم المتحدة أن سرعة ونطاق النمو الحضري يتطلبان ثورة في التفكير إذ يوشك العالم أن يترك وراءه ماضيه الريف، ففي عام 2008 ولأول مرة في التاريخ يعيش أكثر من سكان العالم في المدن أي 3.3 بلايين شخص ويتواصل عدد ونسبة سكان الحضر في الارتفاع السريع وبحلول عام 2030 سيتضخم عدد سكان الحضر ليلعب ما يقرب 5 بلايين أي ما يمثل 60% من سكان العالم بالمقابل ينخفض عدد سكان الريف بحوالي 28 مليون شخص خلال فترة (2005-2030) (United Nations, 1992)، وتصل هذه الكثافة السكانية الحضرية حوالي 6.4 مليار نسمة سنة 2050، وفي كل يوم ينضم ما يقارب 193.107 فرداً جديداً إلى سكان المناطق الحضرية في العالم، أي بنسبة تزيد علي فردين تقريباً في كل ثانية (تقرير حالة المدن 2008-2009، المدن المنسجمة، ص11)، خاصة أن هذا النمو السكاني العالمي سيكون معظمه في البلدان النامية وهذا ما يجعل مدن هذه الدول ستعاني تحديات اجتماعية واقتصادية، إذ أن سكان عالم المدن يتزايد ب 4% سنوياً وتصل إلى أكثر من 10% في بعض الدول النامية، وبحلول عام 2035 ستشكل مدن العالم النامي 81% من عدد سكان الحضر.

وعلى صعيد الأعداد المطلقة يبلغ معدل نمو المدن في العالم النامي عشرة أضعاف نظيره في العالم المتقدم، حيث شهدت مدن العالم النامي نمواً بمتوسط 2.5% سنوياً خلال فترة التسعينيات بينما لم تتجاوز متوسطات النمو السنوي في دول العالم المتقدم نسبة 0.3 % خلال الفترة ذاتها. وتشير تحليلات برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) إلى أن 17 % من مدن دول العالم النامي قد شهدت معدلات نمو متسارع بنسبة 4 % أو أكثر، وفي حين شهدت 16% منها معدلات نمو بنسبة تتراوح ما بين 2-4 % سنوياً. من جهة أخرى شهدت نحو نصف المدن في العالم المتقدم معدلات نمو بطيء بما يقل عن 1% سنوياً (تقرير حالة المدن 2008-2009، المدن المنسجمة، ص11).

وقد تزايدت نسبة السكان الحضر منذ بداية العشرينات من القرن الماضي وتسارعت أكثر بعد منتصفه حيث أصبح مستوى التحضر في العالم العربي من أعلى المستويات الملاحظة في العالم النامي.

1.2 عوامل النمو الحضري

تساهم عوامل مختلفة في النمو الحضري في الدول النامية عامة والدول العربية على وجه الخصوص التي تتصف بتحركات سكانية واسعة النطاق يتجه أغلبها من الريف إلى الحضر، ويرجع النمو الحضري إلى عوامل هي:

أ- **النمو الطبيعي للسكان:** تحدث زيادة عدد المناطق الحضرية وزيادة حجم سكان هذه المناطق من خلال الزيادة الطبيعية لسكانها، وهي الفرق بين معدل المواليد وبين معدل الوفيات، ويكون أثر معدل الزيادة الطبيعية في تحديد معدلات زيادة نسبة سكان الحضر إلى إجمالي السكان أكثر فعالية في الحالات التي تكون فيها مستويات التحضر عالية، وعموما فإن معدلات النمو الطبيعي للسكان في المناطق الحضرية عادة ما تكون منخفضة عنه في المناطق الريفية.

ب- **الهجرة:** تمثل الهجرة بنوعها الداخلية (من الريف إلى المدينة) والخارجية أهم العناصر المسببة للنمو الحضري على مستوى الدولة الواحدة "الهجرة هي زيادة سكانية غير طبيعية تسبب نموا حضريا يؤدي إلى زيادة طبيعية، بشرية وإقليمية واكولوجية يضيف إلى المدينة إضافة مستمرة في الخدمات كالمرافق" (ابرامز، صفحة 380)

تمثل الهجرة من المناطق الريفية من العوامل الطارئة التي تدفع سكان الريف بعيدا عنه إلى المناطق الحضرية وعنصر رئيسي في زيادة عدد سكان الحضر، بالمقابل هناك عوامل جاذبة في المدن وهي التي تجذب إليها عالم الريف "بما فيها من مظاهر عديدة كالترفيه مما يدعو الكثيرين إلى التمسك بحياة المدينة وهجر الريف، إلى جانب فرص العمل المستمر بأجر ثابت، وتوافر الخدمات المختلفة من تعليم إلى علاج وغيره، وارتفاع لمستوى الحياة وكذا توافر فرص التعارف والتواجد وسط الأحداث ومجريات الأمور" (محمد عاطف غيث، ص 96)، إذ يتجه المهاجرين دائما إلى حيث تكون الظروف الاقتصادية مواتية لرفع مستوى المعيشة، حيث يتوفر في المدينة البنية التحتية وفرص العمل الملائمة للكسب والمشاريع والوظائف والخدمات والوسائل الترفيهية والمؤسسات المالية والتعليمية وغيرها.

إن عامل الهجرة الوافدة يكون أكثر تأثيرا في استمرار نمو المناطق الحضرية عندما تتزايد الفرص الاقتصادية بمعدلات سريعة بالمراكز السكانية الحضرية ، فغالبا ما يحدث النمو الحضري المبكر في المدينة عندما تتعرض لتغيرات سريعة كطفرات اقتصادية تفرض عليها إقامة أنشطة جديدة، كاستحداث المزيد من القطاعات الإنتاجية وهذه بدورها تصبح بمثابة قوى جاذبة تؤثر في العمالة الفائضة في المناطق الريفية المحيطة بها، وتحت تأثير عوامل الجذب في المدينة يضطر سكان الأرياف لتركها باتجاه المدينة، ويكون عامل الهجرة أحد أسباب اختلال معدلات النمو بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية عندما يكون

الفرق ضئلاً بين معدلات الخصوبة للسكان في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية، كما أن تأثير الهجرة يختل من دولة أخرى وداخل الدولة الواحدة من منطقة لأخرى.

ج-ضم القرى والأرياف إلى المدن: يمثل ضم القرى والأرياف إلى المدن سبباً آخر في النمو الحضري للمدن بسبب النمو السكاني الحضري الناتج عن التصنيفات المحدثة في مجال تعداد المدن التي كانت أصلاً من صنف القرى والأرياف. فلا شك أن التوسع الحضري والعمراني لكثير من المدن المتوسطة والصغيرة عادة ما يؤدي إلى تلاحم هذه المدن مع بعض القرى كالمناطق الريفية والبادية المجاورة، وجدير بالذكر أن نسبة عدد الريفيين أو البدو إلى مجموع السكان تتناقص تدريجياً بسبب تحويلهم من الريف أو البداوة إلى سكان المدن، إضافة إلى جهود الحكومات لتوطينهم كتشجيعهم على الاستقرار خاصة بالنسبة للبدو.

د-القرارات الإدارية البلدية والتنظيمية: يتم بواسطتها تصنيف بعض التجمعات السكانية الريفية على أنها حضرية، ففي الدول العربية عموماً يتمثل على أساس مدى تواجد خدمات معينة مثل: الخدمات الصحية والتعليمية أو الزيادة السكانية في حجم سكان هذه التجمعات القروية والتي يترتب عليها زيادة مخصصات الدولة المالية والتوسع في حجم الجهاز الإداري، وليس على أساس التغير في طبيعة الأنشطة الاقتصادية.

هـ-العامل التكنولوجي والتصنيع: وهما يمثلان من العوامل الأخرى التي ساهمت في النمو الحضري، والواضح أن الصناعة منذ نشأتها قد أكدت سيطرتها في كل المجالات وارتبطت بالمراكز الحضرية حيث توجد كل المرافق الضرورية وقوة العمل، إذ أن انتشار الصناعة في أغلب المجتمعات يميل إلى خلق مراكز صناعية مستقلة تصبح فيما بعد مدن. فالتوسع العالمي الكبير في الإنتاج والسلع والخدمات تحقق بسبب التغيرات التكنولوجية الحاصلة والاقتصادية والاجتماعية، والذي أتاح استيعاب أعداد كبيرة من سكان الحضر وأوجد مستويات معيشية مرتفعة بدرجة كبيرة لم تعرف من قبل، نتيجة التوسع الاقتصادي الذي أحدث بدوره تحسينات من حيث نوعية الحياة ونموها والذي يعكس تقدم في توافر الخدمات الاجتماعية الأساسية.

وقد استفادت الدول العربية من تقدم وسائل التكنولوجيا بحكم إمكانياتها الاقتصادية المحدودة التي مكنتها من استيراد التكنولوجيا المتقدمة الأمر الذي يساعد على تحسين ظروف المدن، كما اعتمدت سياسة التصنيع والتخطيط الاقتصادي كالجائر ومصر والعراق خاصة بعد نيلها استقلالها السياسي اللذان أديا إلى تحريك عدد هائل من سكان الأرياف نحو المدن بحثاً عن حياة أفضل، والمتمثلة في الامتيازات بما فيها من حرية وفرص ترفيهية وتسهيلات معيشية، كما اعتمدت البلدان المنتجة والمصدرة للنفط منها الإمارات والبحرين والكويت وقطر وليبيا استثمار عوائد النفط في المشاريع التنموية المختلفة الاجتماعية والاقتصادية وغيرها وتركزها في المدن، مما سمح باجذابها أكبر حصة من الهجرة الداخلية وبالأخص من الريف وكذلك الهجرة الدولية، ذلك أن النفط عمل على توفير رأس المال اللازم للاستثمار، كما خلقت التنمية العمرانية في البلدان

المنتجة للنفط فرص عمل جديدة استقادت منها العمالة التي اتجهت نحو تلك المدن، والملاحظ أن الكثير من الباحثين يعتبرون التصنيع عاملاً للتخضر باعتبار أن نتائجه مرتبطة أساساً به، بسبب ما يحدثه هذا الأخير من تغيرات في المجتمعات "فالتصنيع يرتبط بالتخضر من كونه عاملاً أساسياً وسبباً قوياً ونشطاً من أسباب عمران المدينة والنمو السريع مساحة وسكاناً، وعاملاً من أهم العوامل التي تحدث تغييراً دائماً في أحوالهم الاجتماعية" (الساعاتي، 1980، صفحة 3).

وللتصنيع آثار مختلفة ما يتجسد في جلب العديد من الأفراد وانتقالهم من العمل الزراعي في الريف إلى العمل في الصناعات المختلفة والإقامة من المدن أو في المناطق الصناعية، إذ ضاعفت الصناعة من أهمية المدينة بما توفره من فرص عمل جديدة ونتيجة لارتفاع الدخل الفردي للعامل بالصناعة عن باقي العاملين في المهن الأخرى، واتجه بذلك آلاف الريفيين في كل بلد أقبل على الصناعة إلى المدن حيث مراكز الصناعة، وبهذا ارتبطت هجرة العمال الريفيين بالمراكز الصناعية ارتباطاً وثيقاً، وكان نتيجة ذلك اتساع الفوارق بين المدن والأرياف بسبب التركيز على عملية التصنيع خاصة في مجال الاستثمارات، إذا كانت الهجرة من أهم العوامل المحركة في النمو الحضري. كما أدت زيادة سكان المدن وما يصاحبها من تغيرات في أنماط وأشكال الأنشطة المختلفة الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية والثقافية وتزايدها إلى توسيع ونمو حضري مستمر، وساعد على اتساع نطاق الخدمات وما يترتب عنها من تحرك للأيدي العاملة تجاه المدن الكبرى.

فمن الواضح أن للتصنيع تأثير قوي في كثير من جوانب التخضر حيث أن "التصنيع لا يؤثر فقط على معدل نمو بعض المراكز الحضرية وإنما يؤثر بذلك على نمط التخضر نفسه، وكذلك في المستوى النسبي للنمو الاقتصادي الداخل في التخضر" (التير، صفحة 140)، ومما لا شك فيه أن نمو الصناعة يؤدي إلى زيادة الحاجة للعمل وزيادة حجم المدن، ويرتبط التصنيع بالتخضر من حيث كونه سبباً أساسياً من أسباب عمران المدينة ونموها السريع مساحة وسكاناً ووظيفة.

و-العولمة والتوسع الحضري

للعولمة تأثير واضح على أنماط نمو المدن، إذ تمثل فارقاً هاماً بين عملية التحول الماضية والحالية والعولمة هي المستفيدة من المدن، إذ أن عولمة الاقتصاد العالمي تنشئ فرص وتحديات بالنسبة لعملية التنمية بحيث أن الناس يتجهون حيث توجد فرص العمل والاستثمار والأنشطة الاقتصادية، يقول الخبير الاقتصادي ديميتروفسكا Dimitrovska Andrews ما نصه كتابه "التغيرات الحالية نحو العولمة" على تركيز فرص العمل في قطاع الخدمات، وتزايد الوعي بالجودة البيئية، والتنمية المستدامة من ناحية، والتحول الاجتماعي-الاقتصادي والتغيرات في استخدام الأراضي والتخضر وتطور نظم النقل من ناحية أخرى، كلها عوامل ترتبط وتؤثر في التغيرات الداخلية المكانية والمادية في بنية المدن، والأكثر وضوحاً في المدن

الكبرى والعواصم، إلا أن قلة قليلة من مدن البلدان النامية منها العربية التي تولد ما يكفي من فرص العمل لاحتياجات سكانها الذين تتزايد أعدادهم وهذا ما ينجم عنه عدم المساواة في التمتع بثمار التحضر بين جميع قطاعات السكان، إذ ينظر الآن إلى المدن على أنها نتاج للتسويق على النطاق الإقليمي والعالمي وتيسر تكنولوجيات المعلومات والاتصال، وتمويل الاستثمار الحر مما يؤدي إلى زيادات كبيرة في حجم وسرعة تدفقات رؤوس الأموال الدولية من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأنشطة المصرفية القصيرة الأمد، وفي هذه الحالة لا يكون للمدن خيار في الغالب سوى التنافس على هذه الاستثمارات. وقد وضعت العولمة المستوطنات البشرية في إطار تنافس من الترابطات والشبكات التي ترتبط فيما بين المدن داخل سياق جغرافي تمتد حدوده إلى الفضاء الخارجي، وهذه الروابط، وكل ما تجسده من تحولات وتدفقات قد تغيرت بشكل كبير نتيجة للعولمة، ومن منظور اقتصادي وثقافي واجتماعي وسياسي، كان للروابط المتنامية بين المدن تأثير جوهري على ما يحدث داخلها، وكيفية تنظيم التوسع والشكل الحضري لها وارتباطها بمناطقها النائية.

ومن جهة أخرى فالتوسع الحضري هو وجه من أوجه عولمة الاقتصاد العالمي في ظل التعاون الدولي، لكن من الجانب السلبي بتدهور حالة البلدان النامية بما ينتجه هذا التوسع الحضري مع سرعته من مشاكل وبما يحملان معهما من تحديات، من بينها تلبية الطلب المتسارع على الإسكان الاقتصادي، وتوفير أنظمة نقل ومواصلات مترابطة وغير ذلك من مرافق البنية التحتية، والخدمات الأساسية فضلاً عن الوظائف.

يأتي التوسع في الأراضي الحضرية في جميع المدن نتيجة للعوامل والاعتبارات التالية:

- النمو السكاني: يعتبر العامل الرئيسي في عملية النمو والتوسع العمراني في جميع المدن وذلك بما يعنيه من زيادة في الطلب على المساحات لتلبية احتياجات السكان، مما تضطر معه المدن إلى الامتداد والتوسع على حساب الأراضي المحيطة بها.

- التطور الاقتصادي والاجتماعي: تعتبر المدن بمثابة بؤرة النشاط الاقتصادي والاجتماعي الرئيسة في الدول المختلفة، إذ تحظى بأعلى معدلات التغير والتطور الاقتصادي والاجتماعي التي تشيدها جميع الدول، مما يصاحب هذا النمو والتغير نمو مماثل في خرائط المدن من حيث الشكل والمحتوى.

- العوامل الإدارية: وتتمثل في القرارات والإجراءات التي تتخذها الدولة كالهياكل المحلية المسؤولة لإنشاء مراكز خدمية في أحد المجالات الاقتصادية والاجتماعية وتطويرها، وكذا سياسة تقسيم الأراضي القريبة من المدن، فهي التي تحدد طبيعة استخدام الأرض وبالتالي فإن من يتحكم في قرار تحديد طبيعة استخدام الأرض سيكون له تأثيراً في توسع وامتداد الأراضي الحضرية.

-التقدم التكنولوجي والتقني: للتقدم التكنولوجي والتقني الهائل والمتسارع الأثر الكبير في إفراز شكلا جديدا لعناصر المدينة وتنظيمها المكاني، فاتخذت استعمالات الأرض الحضرية وأشطة وفعاليات المدينة نمطا جديدا من العلاقات، وأخذت المدن بالتطور فتحوّلت بعض البنى المكانية للمدن من شكل الى آخر وتغيرت وظائفها أيضا استجابة لعوامل اجتماعية ديموغرافية وتكنولوجية واقتصادية وبيئية وغيرها.

فالتوسع في المجال الحضري الذي يتمثل في نمو المدن على مستوى المساحة في إطار علاقة تحكمها اعتبارات كثيرة، من أهمها معدل نمو كل من السكان والأنشطة الاقتصادية أولا، والظروف الطبيعية البيئية القائمة كالموقع الجغرافي وطبيعة الأرض ثانيا، وطبيعة القيم والمفاهيم الاجتماعية ثالثا، وبناء عليه يتأثر نمو وامتداد الرقعة الجغرافية للمدينة بالاعتبارات الثالث السابقة، إلا أن مساحة المدينة تختلف عن عدد سكانها وذلك من حيث أن مساحة المدينة لا تتناقص أبدا، بينما قد يتناقص عدد السكان وبالتالي فإن أي توسع في الأراضي الحضرية لا يمكن لأي مدينة التراجع عنه تحت أي ظرف، بينما لا توجد جهة تستطيع منع حدوث تراجع في عدد السكان في المدينة، وإذا كانت تجربة التوسع الحضري في العالم المتحضر تدريجية وإيجابية ومنضبطة في كثير من جوانبها، وفي مدة طويلة فإنها سريعة وفجائية وتلقائية في البلدان العربية و النامية، فقد اقترن التوسع الحضري للمدن بالزيادة السكانية واتساع الرقعة التي تشغلها المدينة.

فالموضوع الذي يطرح هنا كيف يمكن الاستفادة من قدرات التوسع الحضري والمدن في البلدان العربية في تحسين نوعية الحياة لجميع السكان في ظل هذا التوسع الحضري والعولمة، وأن تكون أكثر قدرة على مواجهة الأزمات وتقادي من أثارها، بل وأكثر استدامة في ظل بيئة عالمية متغيرة.

إن تطور خاصيات العولمة أعطى أهمية كبيرة للتمدين وللقطبية الحضرية، ومن الواضح أن العولمة تتخذ أشكال ووظائف متنوعة لكي تتجلى في شكل المدن ومن المحتمل أن تتخذ المدن داخل الشبكة العالمية أدوارا ووظائف اعلامية جديدة، مما يعني أن النسيج الحضري للمدينة يجب أن يتكيف مع استيعاب وظيفته الإقليمية الجديدة. فتأثيرات العولمة والثورة الرقمية والضغط البيئية المتزايدة على جميع المناطق الحضرية التي يرتفع فيها معدل النمو السكاني والهجرة الداخلية والخارجية، وتحديد المدن الكبرى والعالمية التي تزداد اتساعا بشكل مستمر، ما يجعلها بحاجة إلى إدارة متكيفة مع هذه التغيرات لاحتواء عواقب هذا النمو السريع الذي يمكن أن ينذر بحدوث أزمات مرهقة إذا تم إهمالها أو تجاهل التحديات والعقبات الجديدة. كما أن ظهور مفهوم المدن العالمية التي تسيطر على مختلف شبكات الاتصال الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي والسياسي بمجال نفوذ متسع عالميا، بينما هناك مدن أخرى تعاني من التهميش والفقر والعطالة وعدم الاستقرار الأمني وهجرة العقول.

فالنمو والتوسع الحضري المتواصل والتغيرات الإقليمية والعالمية تؤثر على المواطنين واحتياجاتهم بشكل مباشر أو غير مباشر مما يلزم الحكومات بمواصلة إجراء تغييرات سياسية وإدارية واقتصادية، إذ أن

كل النظم التقليدية للإدارة بوجه سواء أصبحت تحت الخطر في كل أنحاء العالم ومنه بالطبع العالم العربي فثورة المعلومات والسوق العالمي المفتوح، وكل مناحي العولمة تروج وتدعو إجراء تعديلات داخلية للاستفادة منها، أو لتقليل الأضرار الإلزامية التي لا يمكن أن تتجنبها الدول وسكانها للانغلاق والتهميش.

هناك بعض المدن العربية أصبح لها موقع عالمي هام من حيث حجم التبادلات التجارية والمالية العالمي، ووجود الشركات العالمية ورؤوس الأموال والمعدلات الكبيرة للهجرة إليها، وبعض المدن الأخرى تستمد ثقلها العالمي من حيث مواقعها الجغرافية الاستراتيجية أو من عدد السكان، وأدى تخصص بعض المدن في نوعية معينة من الخدمات خاصة الدينية والفكرية والثقافية إلى تكوين هامش نفوذ على المستوى العالمي إلا أن الظروف الداخلية التي تمر بها معظم الدول العربية جعلتها ضعيفة تجاه العولمة واتجاه وثقافتها وأساليبها ورموزها في الحياة العامة للسكان، وظلت مشكلة التدهور البيئي ونفاذ الموارد الطبيعية الضرورية بالكوكب قائمة المدن العربية باختلاف ظروفها وأوضاعها الداخلية والعالمية-تحتاج لمجهودات عقلانية وكبيرة ومتواصلة للتحسين وجلب الاستقرار والرفاهية لسكانها. كما وأن مفاهيم الحضارة والريادة تحتاج لعمل دائم في ظل الظروف العالمية الدائمة التغير.

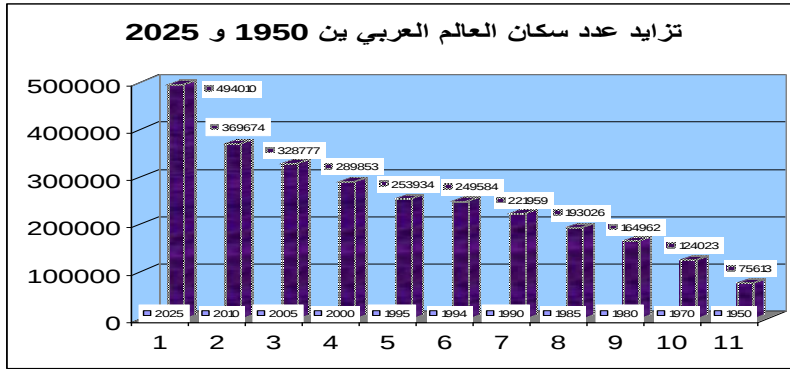
ز-النمو الديموغرافي والنمو الحضري

يقصد بالنمو الديموغرافي أو السكاني زيادة عدد معدلات المواليد عن معدلات الوفيات، وكذلك عملية توازن الهجرة الداخلية والخارجية، وقد أدت هذه الزيادة لعدد السكان إلى استمرار التحضر ونموه. تعد منطقة العالم العربي اليوم من أكثر مناطق العالم تسارعا في النمو السكاني أو الزيادة السكانية إذ تضاعف عدد السكان من 65 مليون إلى 222 مليون نسمة، أي ثلاث مرات خلال أربعة عقود بين (1950-1990) بمعدل من 2.6% إلى 3% لتصل إلى 2.6% سنة 2000 وليفصل سنة 2006 إلى 293463213 نسمة، وقد "بلغ متوسط النمو السكاني 2.1% سنويا في الفترة من (1990-2003) وقد شهدت المناطق الحضرية أعلى زيادة سكانية حيث ارتفعت نسبة سكان المدن من المجموع الكلي للسكان من 48% عام 1980 إلى ما يقرب 60% عام 2000، وتتجاوز هذه النسبة بحلول عام 2015" (علي فاعور، 2004 ص 18)، ويجري هذا النمو السريع والعمران الحضري في بيئة تشهد ضعف الأداء الاقتصادي وافتقار الاقتصاد إلى التنوع، ناهيك عن وجود بيئة تتميز بتزايد عدم الاستقرار وغياب الأمن السياسي (wordbank.org).

فالتوقعات المستقبلية تؤكد أن وتيرة النمو السكاني في المنطقة العربية سوف تتابع ارتفاعها وهي تفوق مثيلاتها في بعض الدول النامية (أنظر الجدول رقم 01 والشكل رقم 01).

الجدول 01: مقارنة بين تزايد السكان في العالم العربي وبقية مناطق العالم بين عامي 1950 و2025 (نسبة مئوية) المصدر: United Nations, World Urbanisation Prospects, 1992 rev., table A. 4. P. 89 – 99? New York, 1994

الدول	1950	1970	1990	1995	2000	2010	2025
مجموع العالم	30,1	3,35	4,19	4,41	4,65	5,17	5,83
الدول المتقدمة	33,08	28,37	22,87	21,60	20,52	18,76	16,56
الدول النامية	66,92	71,63	77,13	78,40	79,48	81,31	83,44
مجموع العالم	100	100	100	100	100	100	100



شكل 01: تزايد عدد سكان العالم العربي بين 1950 و2025 المصدر:

United Nations, World Urbanisation Prospects, the 1992 Revision

بالإضافة إلى ذلك نميز بين مجموعتين من الدول العربية من حيث الوضع السكاني والنمو الديموغرافي فيها، منها بلدان بلغت مرحلة متقدمة من التحول الديموغرافي بتراجع نسبي في النمو السكاني كما يوضحه الجدول رقم (02) إذ بلغ معدل النمو السكاني خلال الفترة (2016-2017) كمايلي: (تونس 1.30 %)، (المغرب 1.06 %) وهو معدل أقل من معدل مجموع البلدان، ثم (الجزائر 2.24 %) و(مصر 2.17 %)، (الكويت 2.02 %)، (العراق 2.30 %)، (السعودية 2.56 %)، (اليمن 2.86 %). أما البلدان التي لازالت هذه البلدان تحتفظ بمستوى نموها مع تزايد أحجامها حيث يفوق معدل نموها معدل مجموع البلدان تتمثل في: (البحرين 5.4 %)، (قطر 4.51 %)، (ليبيا 3.24 %)، (عمان 3.31 %)، (السودان 3.11 %)، وبمستوى سكاني منخفض تأتي في المقدمة (لبنان 0.13 %) ثم كل من (الإمارات 0.87 %)، (الصومال 0.99 %)، (سوريا 1.81 %).

الجدول 02: معدل النمو السكاني في الوطن العربي خلال الفترة (2016-2017)

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد | صندوق النقد العربي، (ملحق/8/2)، ص 293.

jointrephhttps://www.amf.org.ae/ar/

البلد	معدل النمو السكاني (%) (2016-2017)	نسبة التغير
الأردن	2.60	4.80
الإمارات	0.87	3.99
البحرين	5.4	3.75
تونس	1.30	1.13
الجزائر	2.24	2.05
جيبوتي	2.72	2.47
السعودية	2.56	2.69
السودان	3.11	0.94
سوريا	1.81	2.01
الصومال	0.99	0.99
العراق	2.30	2.73
عمان	3.31	5.21
فلسطين	2.81	2.90
قطر	4.51	3.43
جزر القمر	2.38	2.38
الكويت	2.02	2.48
لبنان	0.13	0.12
ليبيا	3.24	3.24
مصر	2.17	2.38
المغرب	1.06	1.23
موريتانيا	2.42	2.43
اليمن	2.86	2.91
مجموع البلدان	2.23	2.24

اضافة أن العالم العربي يعرف تفاوتاً شاسعاً في التوزيعات المكانية للسكان، أي تركز السكان في مساحات ضيقة محدودة مقارنة بالمساحة العامة في مناطق حيث تمتد السواحل البحرية والهوامش الصحراوية إلى جانب المناطق الأودية والأنهار فالجزائر يمثل الشريط الساحلي بها 1.7% من مساحة البلاد ويضم 38.6% من السكان أي بكثافة 222 نسمة/كلم²، بينما يمتد الجنوب على مساحة 88% ويعيش فيها 7.6% من السكان أي أقل من شخص 1/كلم²، أي اختلال في الكثافة السكانية إذ لا تزيد مساحة الأراضي المأهولة في العالم العربي 4 ملايين/كلم² أي 1/3 من المساحة الإجمالية.

وأهم سمة لهذا النمو الحضري في البلدان العربية هو عامل الزيادة الطبيعية (الفرق بين المواليد والوفيات) على وجه الخصوص في المناطق الحضرية وليس عامل الهجرة " فيما يخص النمو السكاني كمؤشر للنمو الحضري في البلاد العربية نجد أن هذا المؤشر يتنامى بشكل تراكمي متزايد" (اعلام، 1993، صفحة 56). فمع ارتفاع مستويات التحضر تمثل الزيادة الطبيعية نسبة متزايدة من النمو الحضري كله، وكلما ارتفع مستوى التحضر في أي بلد كلما كانت مجموعة المهاجرين الوافدين من الريف إلى الحضر أصغر وكلما كانت مجموعة المتحضرين الذين يساهمون في الزيادة الطبيعية أكبر وهذا ما أكده الباحثين على أن "النمو السكاني الذي طرأ على المدينة كان أعلى بكثير من ذلك الذي طرأ على السكان بوجه عام" (محمود، 2001، صفحة 71).

2.2 خصائص النمو الحضري في العالم العربي

أ-مراحل التحول الحضري ونشوء المدن ونموها

تعود الظاهرة الحضرية في أصولها في العالم العربي إلى 6000 قبل الميلاد كما كان في واد النيل في مصر وبلاد الرافدين في العراق وبلاد اليمن، ومع بداية عصر الإسلام ازداد عدد المدن التي تمتد حدودها من النيل إلى الفرات، وهذا يؤكد أن العالم العربي يمثل الموطن الأساسي لنمو المدن وهو أقدم مناطق العالم التي عرفت الاستيطان البشري. في العصر الحديث بدأت المدن العربية مرحلة جديدة في حياتها وذلك نتيجة تزايد أهمية البيئة من خلال استغلال الموارد المتعددة وكذلك الاحتكاك بين الشرق والغرب فضلاً عن تطور وسائل النقل والاتصال ونمو التجارة العالمية، إذ كانت من العوامل التي أدت إلى تطور مدن وظهور مدن أخرى جديدة مثل مدن البترول في شبه الجزيرة العربية التي تميزت بطابع عمراني عصري رغم صغر حجمها وقلة عدد سكانها ومن هذه المدن (عوالي في البحرين، الدخان في قطر، عين دار في السعودية). كذلك قامت مدن على سواحل موانئ البترول والتي تكون أكبر حجماً من مدن الحقول والأنابيب ومنها الأحمدى في الكويت، أم سعيد في قطر، الغردقة في مصر، البرجة في ليبيا.

وقد عرفت المدن العربية خلال تاريخها مراحل متنوعة من التطور ثم التراجع والسقوط، ويلاحظ أساساً أن عملية التحول جاءت مكتملة لمسيرة النمو السكاني التي أسهم في نمو المدن العربية وتضخم

سكان التجمعات الكبرى نتيجة تدفق المهاجرين إليها، ويظهر ذلك في مراحل عملية التحول الحضري وهي تتلخص في مراحل ثلاث:

المرحلة الأولى: بدأت في الربع الأخير من القرن 19 التي تميزت بالتحول الديموغرافي الذي بدأ في المدن باستعمال وسائل الطب الحديثة وكل إجراءات الصحة العامة والقضاء على الأوبئة والأمراض، كما عرفت المدن زيادة طبيعية لعدد السكان بلغت بين 2 و3% وذلك مقابل زيادة مماثلة في الريف بلغت 1%.
المرحلة الثانية: فقد امتدت منذ بداية القرن 20 حتى منتصفه، حيث عرفت المدن زيادة طبيعية تضاف إليها زيادة مماثلة ناجمة عن تسارع موجات الهجرة من الريف التي أسهمت بحوالي نصف الزيادة الكلية للبلدان العربية.

المرحلة الثالثة: بدأت منذ منتصف هذا القرن ولا زالت مستمرة حتى الآن والتي تميزت بزيادة معدلات النمو الحضري في المدن على المعدلات العامة لمجموع السكان من حوالي 50 مدينة المدن المائة ألفية. (أنظر الجدول رقم 03).

الجدول 03: مقارنة بين تزايد نسبة التحضر في العالم العربي وبقية نطاق العالم بين

عامي 1950 و2020 (بالآلاف) المصدر: World Urbanization: United Nations

Prospects, 1992 rev., 1994, A. I. P. 75? New York

الدول	1950	1970	1990	1995	2000	2010	2020
مجموع العالم	29,30	36,60	43,10	45,20	47,60	52,80	58,50
الدول المتقدمة	45,30	66,60	72,70	74,20	79,10	75,80	83,80
الدول النامية	17,00	24,70	34,30	37,20	40,30	46,80	56,70
العالم العربي	23,57	37,77	49,35	52,06	53,96	59,64	68,05

لقد تزايدت نسبة التحضر في البلدان العربية إذ بلغ المعدل العام للتحضر 24% في منتصف القرن الحالي ووصل إلى 54% سنة 2000 (علي فاعور، 2004 ص41). كما أن الأرقام الإجمالية لعدد سكان الحضر تعطي صورة أوضح عن النمو الحضري الحاصل نتيجة عامل النمو الديموغرافي "فقد تزايد عدد سكان الحضر خلال فترة الأربعين سنة التي تفصل بين تاريخين 1950 و1990، حيث ارتفع العدد من 18 مليون إلى 108 مليون ساكن...وقد بلغ هذا العدد 156 مليون عام 2000 ومن المتوقع أن يبلغ 336 مليون بحلول عام 2025 (فاعور، 2004، صفحة 41).

ب-السير بسرعة نحو التمدن

إن تزايد سكان المدن العربية ثم زيادة نسبة التحضر قد حصلت بسرعة لا مثيل لها في تاريخ الاستيطان البشري وقد فاقت مثيلاتها في بعض الدول المتقدمة من خلال انتقالها نحو التحضر (أنظر جدول رقم 04).

الجدول 04:تطور أحجام المدن العربية المليونية (مليون نسمة وأكثر) بين 1996 و 2015

المصدر: United Nations, publication of Department Economic and Social Affairs. PopulationDivision, 1996

المرتبة بين مدن العالم	عدد السكان		الدولة	المدينة
	1996	2015		
14	17	14,4	مصر	القاهرة
44	45	6,9	العراق	بغداد
50	56	6,4	الجزائر	الجزائر
54	62	5,4	مصر	الإسكندرية
68	78	4,8	المغرب	كازابلانكا
58	101	5,2	السعودية	الرياض
73	116	4,7	السودان	الخرطوم
110	136	3,5	سورية	دمشق
124	151	3,3	سورية	حلب
99	158	3,8	العراق	ابربل
184	157	2,5	لبنان	بيروت
135	170	3,1	ليبيا	طرابلس
181	169	2,5	تونس	تونس
153	193	2,8	السعودية	جدة
233	235	2,1	المغرب	الرباط
188	251	2,4	مصر	شوبرة الخيمة
430	298	2,3	الأردن	عمان
334	303	1,5	الكويت	الكويت
		77,6	48	المجموع

ففي بداية القرن 20 كان حوالي 90% من سكان العالم العربي يعيشون في الريف مقابل 10% في المدن وفي نصف هذا القرن أصبح الريف العربي يضم 75% من السكان مقابل 25% من سكان المدن، وفي نهاية القرن 20 أصبح يمثل 45% من سكان الريف مقابل 55% في المدن، ومع بداية القرن 21 تبدأ صفحة جديدة حيث يتجه الناس للإقامة في المدن إذ بلغ عدد سكان المدن سنة 2000 ب 156 مليون ليرتفع سنة 2050 إلى 336 مليون أي بنسبة 68% من مجمل سكان العالم العربي.

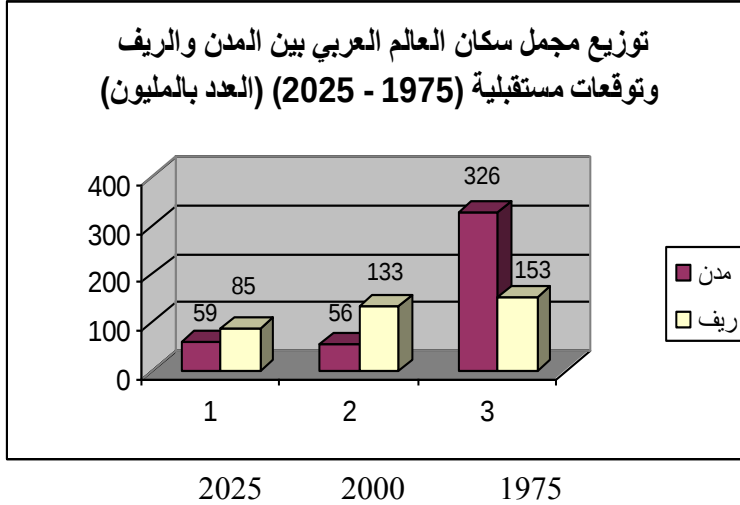
ج- اتجاهات النمو الحضري

إن النمو الحضري بسرعه في العالم العربي يمكن وصفه بأنه مفاجئ وقد ساهمت العوامل الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية وراء هذا النمو أو التحول وهي تختلف من البلدان المتقدمة عنها في البلدان النامية، إذ أن موجة التحضر التي تتمثل في الزيادة الضخمة التي حدثت في عدد سكان الحضر في البلدان الفقيرة هي موجة أكبر وأسرع من التي حدثت في البلدان المتقدمة خلال القرن 18 على مدى قرنين (1750-1950) حيث كانت أول عملية تحول ديموغرافي وهي أول تصنيع وكذا أول موجة تحضر التي أصبحت تشكل اليوم المجتمعات الصناعية الحضرية، إذ كانت هذه العملية تدريجية وشملت أقل من مئات الملايين من السكان، وفي نصف القرن 20 بدأت المناطق الأقل تقدماً تشهد نفس هذا التحول وهذا مع انخفاض معدلات الوفيات انخفاضاً سريعاً ويتبعها انخفاض في معدلات الخصوبة في شرق وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية ودرجة أبطأ في إفريقيا، وفي كلا الموجتين كان النمو السكاني مقترناً بتغيرات اقتصادية، مع العلم أن الموجة الثانية تحققت في عقد أو عقدين ما حققته البلدان المتقدمة في قرن أو قرنين. والملاحظ أن سرعة وحجم التحضر الآن أكبر مما كان في الماضي وهذا ما ينطوي عليه الكثير من المشاكل الجديدة للمدن في البلدان الفقيرة، وتزيد سرعة وحجم الموجة الثانية بفعل التحسينات التكنولوجية في ميدان الطب والصحة العامة التي تؤدي بدورها إلى سرعة تخفيض معدلات الوفيات والتمكن من التحكم في الخصوبة، وأمام هذا فاستحداث وتكييف أشكال التنظيم السياسي والاجتماعي والاقتصادي تحدياً أكبر لتلبية احتياجات العالم الجديد.

د- التحضر والتريف

إن تسارع النمو السكاني في أوائل القرن 20 الذي عرفته المنطقة العربية أدى إلى تحول جديد جذري في العلاقة بين الريف والمدن بفعل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، وأبرزها العملية الاشهارية واحتكار الأسواق وتدهور الزراعة والقضاء على الحرف التقليدية مما أدى إلى اختلال التوازن التقليدي بين الريف والمدن، ونتيجة التطور الاقتصادي غير المتوازن بدأ الريف يفقد افراده بتقلص إنتاج الغذاء وتضاؤل فرص العمل وبالتالي النزوح نحو المدن.

وقد أكدت الدراسات أن عملية التحضر في العالم العربي كانت من خلال حركة النزوح من الأرياف إلى المناطق الحضرية بصفة كثيفة جدا مما أدى إلى ارتفاع معدلات التحضر (أنظر الشكل 02).



الشكل 02: تزايد عدد سكان العالم العربي بين 1950 و2025 المصدر: Statistical Year book 1995, UN

وبذلك تبدو الفروق واضحة في الأرياف الذي يتراجع عدد سكانها، بينما يتزايد عدد سكان المدن وهذا أدى إلى اختلال في التوازن وفي القاعدة البشرية أيضا إذ انتقلت نسبة سكان الريف من 90% من مجموع سكان العالم العربي في بداية القرن الحالي لتتخفض إلى 46% عام 2000، كما أن المدن العربية بلغت أحجام ضخمة وبذلك ستستمر حركة النمو الحضري ويزداد عدد المدن الضخمة أمام انحصار الأرياف وانهيار شبكات المدن الصغيرة والمتوسطة. يشكل سكان القرى الريفية في بلدان الوطن العربي بنحو (30 %) وهي آخذة بطبيعة الحال نحو التناقص.

وتتزايد نسبة سكان الريف في جزر القمر بنسبة (72 %) ثم السودان (66 %) ثم الصومال بنسبة (60 %) ومصر بنسبة (57 %) حسب إحصاءات 2016 في الجدول (رقم 05)، وهذا يعنى أن هذه الدول الأربع تضم تقريبا نصف ريف الوطن العربي وذلك لتأثرها بطبيعتها الزراعية. كما أنه هناك ستة دول أخرى تتمثل نسبة الريفية بها ما بين (30 - 50 %) وهي تونس وسوريا والمغرب والعراق وموريتانيا واليمن، أما النسبة المتبقية من الريفيين فهي متوزعة على الدول العربية الأخرى المتبقية والتي لا تعد زراعية في الأساس ولا تعتمد على كمورد للدخل القومي بها.

الجدول 05:نسبة سكان الحضر والريف في الوطن العربي (%) لسنتي 2010 و2016.

المصدر:التقرير الاقتصادي العربي الموحد | صندوق النقد العربي، (ملحق/9/2)، ص. 294.

jointrephhttps://www.amf.org.ae/ar/

2016		2010		البلدان
ريف	حضر	ريف	حضر	
9.7	90.3	17.5	82.5	الأردن
14.2	85.8	15.9	84.1	الإمارات
11.2	88.8	11.5	88.5	البحرين
32.0	68.0	34.1	65.9	تونس
28.7	71.3	32.5	67.5	الجزائر
22.6	77.4	23.0	77.0	جيبوتي
16.7	83.3	17.4	82.6	السعودية
66.0	34.0	66.9	33.1	السودان
41.9	58.1	44.3	55.7	سوريا
60.0	0.40	62.7	37.3	الصومال
30.4	69.6	44.3	55.7	العراق
21.9	78.1	24.8	75.2	عمان
24.15	75.5	25.9	74.1	فلسطين
0.7	99.3	1.3	98.1	قطر
71.6	28.4	72.1	27.9	جزر القمر
1.6	98.4	1.7	98.3	الكويت
12.1	87.9	12.8	87.2	لبنان
21.2	78.8	22.4	77.6	ليبيا
56.8	43.2	57.0	43.0	مصر
39.3	60.7	42.3	57.7	المغرب
39.6	60.4	43.3	56.7	موريتانيا
64.8	35.2	68.3	31.7	اليمن

2. 3 أنماط التحضر

خطت بعض الدول في العالم العربي خطوات متقدمة في مسيرة أنماط المعيشة في الريف كذلك مع تزايد سكان المدن الكبرى، وكذا سرعة النمو التي حققتها المدن الساحلية وتوسعت أيضا حركة النمو الحضري بشكل عشوائي. وهكذا بلغت بعض الدول مرحلة متقدمة وحرجة في مسيرة التحضر ناجمة عن تضخم سكان التجمعات الحضرية الكبرى وعدم القدرة على تلبية حاجات المقيمين بها، بينما لا تزال دول أخرى تتحرك بعيدا من مراحل هذه العملية. ويمكن التمييز بين ثلاث أنماط التحضر تختلف من حيث التحول الديموغرافي التي بلغتها الدولة والعوامل التي ساعدت في تحضيرها.

فهناك **النمو الحضري المستقر**: ويضم الدول التي عرفت التحضر وفق وتيرة مستقرة منذ حوالي 100 سنة ويمثل البلدان التالية: العراق، سوريا، مصر، لبنان، المغرب، الجزائر، حيث توجد المدن المليونية الكبرى مثل القاهرة، بيروت، بغداد، الجزائر، الدار البيضاء.

أما النمط الثاني وهو يرتبط بدرجة نمو الدولة والواقع الاجتماعي والاقتصادي السائد فيها ويسمى **التحضر البطيء البدائي** حيث لا تزال الحياة الزراعية السائدة فيها وتمثل بلدان اليمن، السودان، الصومال، موريطانيا.

أما النمط الثالث وهو **التحضر الفجائي السريع** الذي ترافق مع حدوث الثورة النفطية، باكتشاف مواد جديدة للثروة، أو تطور وسائل الإنتاج بشكل سريع فجائي كما حدث في دول الخليج العربي التي شهدت حركة نمو سكاني سريعة وأنشأت مدن حديثة بتحول السكان الأصليين من نمط البداوة إلى حياة المدن المعقدة.

أما من حيث اختلاف نسبة التحضر وتغيرها بين دولة وأخرى كما يوضحه الجدول (رقم 06) نميز ثلاث مجموعات بين دول العالم العربي، فالأولى من اجتازت خط التحضر بنسبة 90% فأكثر سنة 2018 وتضم دول الخليج: قطر (99%)، الكويت (98%)، البحرين (90%) إضافة إلى الأردن (90%).

والمجموعة الثانية تتراوح نسبة التحضر فيها ما بين 70 و 88% وتمثل العراق (70%)، الجزائر (70%)، اليمن (73%)، فلسطين (76%)، جيبوتي (77%)، عمان (78%)، ليبيا (78%)، السعودية (83%)، الإمارات (86%)، لبنان (88%) والثالثة تتراوح نسبة التحضر فيها ما بين 50 و 69% وتمثل تونس (68%)، سوريا (58%) تونس (70%)، موريطانيا (60%)، المغرب (59%).

الجدول 06: تطور نسبة السكان الحضر في الوطن العربي حسب البلد (1960-2018)

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد | صندوق النقد العربي

<https://www.amf.org.ae/ar/content/jaer2019>

نسبة السكان الحضر %							عدد السكان 2018 بالآف	البلد
2018	2010	2000	1990	1980	1970	1960		
90	83	78	72	60	51	43	10.053	الأردن
86	84	80	79	71	57	40	9.200	الإمارات
90	88	87	88	81	79	82	1.501	البحرين
68	66	63	58	52	44	36	11.446	تونس
71	73	60	52	44	39	30	41.750	الجزائر
77	77	83	76	74	62	50	1.020	جيبوتي
83	83	80	77	66	49	30	32.612	السعودية
34	36	33	27	20	16	10	40.878	السودان
58	56	50	49	47	43	37	23.395	سوريا
40	38	33	30	22	18	17	11.351	الصومال
70	68	66	70	65	56	56	38.858	العراق
78	74	72	66	31	10	4	4.560	عمان
76	74	71	68	62	60	58	4.952	فلسطين
99	98	100	92	82	80	72	2.736	قطر
28	29	28	24	20	16	9	817	جزر القمر
98	94	98	98	90	82	72	4.500	الكويت
88	87	86	83	74	60	40	3.803	لبنان
79	78	76	69	40	23	23	9.715	ليبيا
43	46	44	43	43	64	38	104.000	مصر
59	57	54	49	41	40	29	34.852	المغرب
60	41	40	40	27	14	6	3.976	موريتانيا
73	70	70	33	21	19	9	28.244	اليمن
70.2	68.3	66	61.4	52.8	45.4	35.4	المعدل	

أما في المرتبة الثالثة حيث نسبة التحضر منخفضة والتي تمثل كل من مصر (43%)، الصومال (40%)، السودان (34%) وجزر القمر (28%)، وقد وصلت 08 دولة عربية درجة التحضر تتجاوز 70% سنة 1990 لتصبح 12 دولة عام 2018، هذا يدل على السير نحو التمدين وبحركة متسارعة بنمو المدن الكبرى وارتفاع الكثافة السكانية فيها إلى أكثر من 25% في كلم². ويبقى عدد سكان الحضر الآن أكبر مقارنة بالبلدان المتقدمة بـ 2.6 مرة أي 2.3 بليون في البلدان العربية مقابل 0.9 بليون في الدول المتقدمة. ويلاحظ ان دول الخليج استحوذت على المراتب الاولى ولا شك ان ذلك يعود للعامل الاقتصادي المبني على النفط وبالتالي تزايد نسبة التحضر في هذه الدول كما في قطر والكويت تقريبا 100%، في المقابل هناك دول ذات نسب حضرية متدنية كما نشهدها فيجزر القمر والصومال.

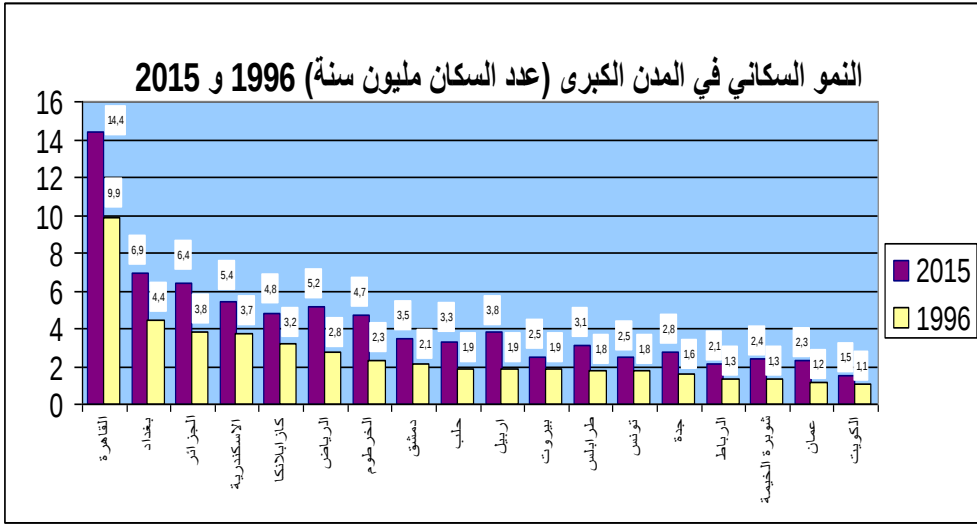
بمقارنة نسبة العالم العربي مع الدول النامية نجد انه يمر بمرحلة نمو سكاني سريع ويعود النصيب الأكبر من هذه النسبة إلى دول الخليج "وترتبط نسبة التحضر في الوطن العربي ارتباطا وثيقا بالهيكल الاقتصادي والتركيب العمراني للدولة فهي تنخفض في الأقطار التي يسود فيها نمط الاقتصاد التقليدي كالزراعة والصيد والرعي مما يتطلب الإقامة في القرى، وترتفع في الأقطار التي يسود فيها نمط الاقتصاد التقني والخدمي والتي تستقبل المهاجرين (السعدي، 2001، صفحة 178).

3. حركة التمدين في العالم العربي

3.1 ظاهرة المدن الكبرى

إن حركة التحضر في العالم العربي التي تسير بسرعة كبيرة أنتجت من جهة ظاهرة المدن الكبرى بكثافة سكانية تزيد عن 25 ألف نسمة/كلم²، ومن جهة أخرى بفعل هذه الكثافة والضغط السكاني أنتجت المدن المائئة ألفية (100 000) والتي بلغ عددها سنة 1990 بـ 113 مدينة، تتوزع بين 25 مدينة توجد في مصر، الجزائر، المغرب، العراق، سوريا، السعودية، اليمن، حيث أن نسبة سكان هذه المدن تفوق مثيلتها في الولايات المتحدة مقارنة مع الدول المتقدمة.

إلى جانب هذين النموذجين ظهرت بما تسمى المدن المليونية، حيث يفوق عدد سكانها المليون نسمة اذ بلغ عدد سكانها سنة 2000 بـ 55 مليون نسمة، وهم يمثلون 3/1 من عدد السكان في العالم العربي أي 5/1 فرد يسكن المدينة المليونية، وهذا يدل على أن العالم العربي يعرف حركة تمدين واسعة (أنظر الشكل رقم 03). لكن هذا الواقع لا يعكس حركة التطور الاقتصادية والاجتماعية، وهذا يستدعي الانتباه إليه عند وضع أي استراتيجية حضرية.



شكل 3: النمو السكاني في المدن العربية الكبرى (عدد السكان مليون نسمة) 1996 و 2015
المصدر: علي فاعور، 2004، ص 45.

2.3 هيمنة المدن الرئيسية

إن مسيرة التحول الحضري في العالم العربي تتصف ببروز ظاهرة المدن الرئيسية أو العملاقة، حيث يظهر التفاوت الشاسع بينها وبين أحجام المدن الأخرى داخل الدولة الواحدة، والظاهرة البارزة أيضا تتمثل في تضخم عدد سكان العواصم حيث يسكنها 6/1 فرد، وهذا التفاوت يتباين من حيث الحجم والتمثيل النسبي للمدينة مقارنة بعواصم المدن الكبرى، هذه الميزات تبرهن على مرحلة التضخم أو شبه الانفجار التي وصلت إليه المدينة العربية ويعطي صورة عنها والتي تعكس اختلال التوازن في الهياكل الحضرية في المجتمعات الحضرية من خلال هيمنة هذه المدن الرئيسية على المجال الريفي وعلى المدن المتوسطة والصغيرة بتركز فيها الخدمات الاجتماعية، الاقتصادية والدور السياسي والإداري لها. وهذا يعني أن مسيرة التحول الحضري لم تبلغ بعد مرحلة النضج الكامل إذ تظهر من خلال خريطة توزيع المدن بدوائر كبيرة بأحجام ضخمة من التجمعات الحضرية عن تركيز الزيادة السكانية في أكبر المدن، إذ تقابلها دوائر صغيرة منتشرة بصفة مشتتة، وما يمكن إبرازه أيضا هو أن المدن العربية تتميز بالأحجام الكبيرة دون مراعاة التوازن الطبيعي في السلم الحضري وهذا ما يشير إليه الجدول (رقم 07) أن نسبة السكان في التجمعات الحضرية الأكثر من 1 مليون نسمة في الوطن العربي عرفت ارتفاعا مستمرا، بالانتقال من 21.2% سنة 1990 إلى 22.8% لتصل إلى 23.5% سنة 2018.

الجدول 07: تطور نسبة السكان في التجمعات الحضرية الأكثر من 1 مليون نسمة في الوطن العربي (%) المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019، الفصل الثاني، التطورات الاجتماعية والاقتصادية ص42. www.amf.org.ar/content/jaer2019

1990	2000	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
21.2	22.3	22.9	22.7	22.5	22.5	22.5	22.8	23.1	23.5

3.3 ديناميات النمو الحضري

الديناميكية ظاهرة حضرية يتعرض لها النظام الحضري باستمرار بفعل عوامل خارجية وداخلية، فتظهر من خلال مظاهر النمو الحضري لعناصر النظام الحضري وعلاقاتها مع بعضها، إذ تعد مفهوما أساسيا لفهم استمرارية وبقاء الأنظمة ومنها الأنظمة الحضرية، وهي تعبر عما يجري داخل المدينة من تغييرات بنيوية ومورفولوجية لغاية وصولها الى حالة من الاتزان والتنظيم الذاتي.

الدينامية هي الانتقال والتحول من حالة إلى أخرى سواء كانت في هيئة دورية، أو خطية، أو تصاعدية، أو تراجعية، مما يقتضي مجالا يتحرك فيه، وزمنا يتم إنجاز هذا التحول والانتقال فيه (الجازي، 2017). ويقصد بالدينامية الحضرية على أنها: كل نمو حضري يساهم فيه النمو السكاني بدرجات مختلفة ومتفاوتة على مختلف المجالات، فكما نعلم أن المدن تشهد نموا متواصلا، وهذا النمو يمكن أن نلاحظه عبر بعض المؤشرات الملموسة، مثل: الزيادة السكانية واتساع رقعة المباني. فالدينامية الحضرية تعتبر نتاجا لفعل نظري وعملي داخل إطار من العلاقات التفاعلية لكل مكونات الظاهرة الحضرية من حيث الكم والنوع والإدارة، وذلك تحت تأثير قوى داخلية وخارجية، فالقوى الداخلية تتمثل في المظاهر المجالية مثل: الطبوغرافيا، وامتداد مساحة البناء، ومراحل تطور المدينة، بالإضافة للمظاهر البشرية المتمثلة في الكثافة والتوزيع والهجرة وغيرها. أما القوى الخارجية فتتمثل في علاقة المجال المدروس بالمحيط وبالمراكز الحضرية الأخرى، وذلك ضمن إطار زمني مستمر نربط بواسطته الماضي بالحاضر، بالإضافة لمحاولات التخطيط للمستقبل (الجازي، 2017).

ويعد النمو الحضري بالدول العربية غير مخطط إذ يتزايد سكان المدن بمعدلات تصل إلى ضعف معدل النمو القومي بصفة عامة حيث تصل نسبة النمو الحضري إلى (6 %) سنويا، مما يؤدي لتضاعف الحجم السكاني في أقل من عشر سنوات، إلى جانب ذلك لا يعد النمو نتيجة خطط عمرانية حديثة بل نتيجة الزيادة الطبيعية للسكان والهجرة الوافدة من الريف وتدفق أعداد كبيرة من الوافدين عبر الحدود. وهو ما يوضحه الجدول (رقم 08) أن نسبة سكان المناطق الحضرية في الوطن العربي في ارتفاع بحيث انتقلت

من 50.1% سنة 1990 الى 53.0% سنة 2000، ويتواصل هذا الارتفاع كل سنة لتصل النسبة الى 58.9% سنة 2018

الجدول 08: تطور نسبة سكان المناطق الحضرية في الوطن العربي (%) المصدر: التقرير

الاقتصادي العربي الموحد 2019، الفصل الثاني، التطورات الاجتماعية والاقتصادية

ص 42. www.amf.org.ar/content/jaer2019

1990	2000	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
50.1	53.0	56.4	57.1	57.4	57.7	58.0	58.3	58.3	58.9

اختلفت المراحل الزمنية وتتنوع عوامل توسع حركة التمدين وتضخم المدن العربية نتيجة عاملين رئيسيين هما:

أ-ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية الناجمة عن تزايد عدد المواليد وقلة الوفيات نتيجة التقدم الصحي والتعليمي.

ب-زيادة عدد الوافدين نحو المدن الكبيرة والإقامة والعمل في المدينة.

ان ديناميات النمو الحضري في العالم العربي تختلف عنها في الدول المتقدمة التي ارتبط النمو الحضري بها بحركة التصنيع، في حين نمو المدن العربية قد سبق التصنيع فيها بحيث تحولت هذه المدن إلى مستهلكة أكثر منها منتجة مما أدى إلى التخلي عن الريف كحرمانه من الخدمات الأساسية، كما تختلف فيها العوامل المسببة للنمو الحضري وذلك وفقا للأوضاع والمتغيرات السائدة في كل بلد، وان كانت المدينة العربية هي المنشأ الأول للمدينة حيث انطلقت منها الظاهرة الحضرية والتي انتشرت في العالم بفعل العامل التاريخي الذي العامل الأول في حركة التمدين، يضاف إليه استراتيجية الموقع العربي في قلب العالم القديم كهزمة وصل بين القارات الثلاث حيث الممرات والموانئ، وهذا ما عزز الاحتكاك الحضاري مع الغرب فنشأت المدن الساحلية ونمت وتضخم عدد سكانها، وبقي الريف كهزمة وصل مع المدينة من خلال الزراعة كقاعدة أساسية في نمو هذه المدن، إلى جانب هذا أسهم التغير الاقتصادي في نمو المدن العربية وتطور الرقعة المساحية للمدينة بإضافة الضواحي والأحياء الجديدة العربية، وكان للنزوح الريفي أيضا أحد العوامل المساعدة في النمو الحضري نتيجة التخلي عن الحياة الريفية لانعدام الخدمات الأساسية من صحة وتعليم ومرافق عامة وفي غياب مخططات التنمية الريفية مثل ما نجده في كل من القاهرة، بغداد، الخرطوم وبيروت، وكان لعامل التغير الاقتصادي مساهمة أخرى في نمو المدن بالاستفادة من الموارد النفطية كما هو الحال في الكويت، دولة الإمارات والبحرين.

ان تقديرات برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية "الموئل التي تصنف النمو الحضري للمنطقة العربية وفقا لنموذج "مدينة النمو النشط * "هيمنت صيغة "النمو المفرط غير النظامي" التي تتسم بالنمو السكاني

السريع جدا وباقتصاد يعتمد اعتمادا كبيرا على القطاع غير النظامي، وبانتشار الفقر بشكل واسع، وانتشار المناطق السكنية غير النظامية، وبوجود مشاكل صحية وبيئية حادة واستقطاب اجتماعي متطرف.

*وفقا لتقرير المونل في الدورة الاستثنائية الخامسة والعشرون 2001، تتسم مدينة النمو النشط بالنمو السريع ولكن مع وجود مشاكل بيئية تتصل بالرفاه مع تناقص امكانات التعامل مع هذ المشاكل، وتتسم هذ المدن في الأغلب بمعدلات ثابتة للنمو السكاني وشيخوخة السكان وتتواجد نموذجا وفقا للتقرير في معظم مناطق شرق آسيا واميركا اللاتينية والشرق الأوسط (شوكي، د س، صفحة 3).

وقد خلفت الوتيرة المتسارعة للنمو الحضري العديد من الاشكاليات والتشوهات الهيكلية في بنية المدن العربية، فقد حدث النمو الحضري والتحولت من الريف إلى الحضر في سياق نمو سكاني مطلق أكبر مما بكثير مما كان يحدث سابقا، اذ كانت تشهد عدة مدن في بداية القرن العشرين توسعا سكانيا وحضريا منظما مصحوبا بعملية تخطيط مدروسة، بحيث يتم تأسيس بنى تحتية متكاملة مصاحبة لإنشاء الوحدات السكنية الجديدة، لكن تضاعف عدد سكان المدن بشكل سريع وعدم قدرتها على الاستيعاب، ويمكن وضع العديد من المدن الخليجية في الصدارة من حيث حجم التوسع العمراني والسكاني بين العديد من المدن العربية، وكذلك شكل العمارة ومن ثم الملامح.

من أبرز مظاهر التوسع العمراني في مدن العالم العربي تزايد عدد سكانها بشكل مطرد، ولاشك أن المعادلة المطلوبة في ذلك هو أن يتوازى حجم الخدمات التي تقوم عليها المدينة مع عدد السكان فيها، اذ هناك علاقة بين هذه الاحتياجات للسكان ونمو أي مدينة من المدن، فإن لكل من هذه الخدمات طاقة وحجما معقولا يجب ألا يزيد عدد سكانها عنه لتكون مدينة حضرية وإلا أصبحت وبها العديد من بؤر الأمراض والعلل الاجتماعية والصحية والاقتصادية، وغدت صعبة على الإدارة، ولهذا يلجأ المخططون إلى تكوين الضواحي حول المدينة لتبقى بحجم معقول سهلة الإدارة وتعطي الفرص لمنطقة أخرى لتنمو وتصبح مناطق حضرية جديدة ونواة لمدن جديدة تنمو بنمو عدد السكان بشكل متوازن مع الخدمات المطلوبة لكل تجمع بشري. وتبرز مشكلات التوسع العمراني المعروفة من الازدحام المميتة والتلوث البيئي والبصري والسمعي والجريمة بأنواعها، إضافة إلى مشكلات عدم القدرة على توفير البنية التحتية ومتطلبات الحياة الأساسية.

وعليه سيكون نمو المدن هو أكبر عامل يؤثر على التنمية في السنوات اللاحقة، وستكون التغيرات كبيرة وسريعة بحيث سيتعذر على المخططين وواضعي السياسات إصدار ردود أفعال، اذ تشير التوقعات أن الحياة ستكون صعبة بالنسبة للجيل الحضري القادم خاصة في البلدان التي يتركز سكان الحضر فيها في مدينة أو مدينتين ضخمتين، حيث تكون الهياكل الأساسية والخدمات العامة غير كافية، وحيث تكون نسبة كبيرة من السكان من أسر منخفضة الدخل، الى جانب الإشكاليات المترتبة على هذه الدينامية الحضرية من النقص الذي قد يحصل في التجهيزات الأساسية، التنامي في السكن غير اللائق، التدهور في البيئة

الحضرية. وتعكس ضغوط النمو المتسارع والتفاوتات الاقتصادية والاجتماعية المتنامية، فضلا عن الانحدار البيئي في المنطقة العربية تحديات كبيرة أمام مظاهر الحكم الرشيد وعملية التنمية، إلا أنها تطرح في الوقت ذات فرصا لمراجعة مناهج التخطيط والإدارة الحضرية لتطوير الأصول المحلية.

4. خاتمة

تعرف الألفية الجديدة بفجر عصر التحول الحضري فللمرة الأولى ستكون الغالبية العظمى من سكان العالم تعيش في مناطق تصنف على أنها مناطق حضرية، إلا أن أصبح مستوى التحضر في العالم العربي من أعلى المستويات الملاحظة وبوتيرة متسارعة، إذ حدث النمو والتحويلات من الريف إلى الحضر في سياق نمو سكاني مطلق بكثير عما كان عليه، ويظل التسارع هي الصفة الأساسية المهيمنة على النمو الحضري في البلدان العربية والتي اختصرت سيرورة التحضر الغربية في فترة وجيزة. واتضح أن للزيادة السكانية دورا رئيسيا في نمو المدينة، تلك الزيادة التي لم تنتج فقط عن الزيادة الطبيعية وإنما ناتجة عن الهجرات المتتالية إلى المدينة إذ يعد النمو السكاني عاملا هاما في تزايد نسبة التحضر. كما أن هذا النمو يشهد حالة متميزة في مرحلة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية تتمثل في نشوء المدن الضخمة وتضخما في العديد من المدن، بنمو سريع في عددها وفي عدد سكانها، وتتوسع المناطق الحضرية وتضم إليها مساحات شاسعة من الريف بصورة متزايدة وسريعة، وأصبحت المدن تهيمن على المنظر الحضري العام إذ تشكل أحد المعالم الأساسية والمميزة لكثير من الدول العربية في السنوات الأخيرة. ومن الخصائص الأخرى أيضا التي توصل إليها البحث وجود تباين في توزيع السكان الحضر بين مدن دول الوطن العربي، مع بروز ظاهرة المدن الرئيسية أو العملاقة، حيث يظهر التفاوت الشاسع بينها وبين أحجام المدن الأخرى داخل الدولة الواحدة، والظاهرة البارزة أيضا تتمثل في تضخم عدد سكان العواصم والتوسع العمراني في مدنه بتزايد عدد سكانها بشكل مطرد.

ووفقا لهذه النتائج التي توصل إليها هذا البحث أن الوتيرة المتسارعة التي يتصف بها النمو الحضري في البلدان العربية يشكل عامل اختلال للبنية الاجتماعية والاقتصادية بأن يفوق إلى حد كبير قدرة معظم المدن على توفير ما يكفي من الخدمات العامة وفرص العمل والحماية البيئية لسكانها، وأنه سيكون نمو المدن هو أكبر عامل يؤثر على التنمية في السنوات اللاحقة وستكون التغيرات كبيرة وسريعة، ولا شك أن المعادلة المطلوبة في ذلك هو أن يتوازى حجم الخدمات التي تقوم عليها المدينة مع عدد السكان فيها.

إن الاستفادة المترتبة من التحضر كعملية إيجابية في الحياة العصرية يتطلب اتباع نهج في مجالات السياسة العامة والتخطيط والإدارة بما يسمح للتصدي للتحديات التي يطرحها النمو الحضري في البلدان العربية، إذ يعتبر التخطيط والإدارة الحضريان الجيدان أمرا أساسيا خاصة مع التوسع السريع في المدن

ويسمح بتشكيل المدن بطريقة شاملة ومستدامة في ضوء ذلك يدون الباحث بعض المقترحات التي يراها مناسبة بهذا الخصوص وهي:

- من أجل إبطاء النمو الحضري على واضع السياسات أن يولوا اهتماما إلى العوامل الإيجابية التي تؤثر في النمو السكاني وهي التنمية الاجتماعية، الاستثمارات في الصحة والتعليم وتمكين المرأة، تحسين إمكانية الحصول على الخدمات.

- تصحيح السياسات القائمة وحوكمة إدارة التنمية الحضرية من خلال زيادة التركيز على مساعدة المدن الصغيرة والمتوسطة الحجم التي لديها مرونة أكبر فيما يتعلق بالتعامل مع النمو السريع ولكن مواردها أقل على أن تنمو بطريقة قابلة للاستدامة، وهذا يستدعي إحياء وظائف التخطيط الحضري والإقليمي.

- مراعاة ما تواجهه المدن في مختلف مراحل التنمية من تحديات نوعية تتصل بإمكانية استدامة التوسع الحضري.

5. قائمة المراجع

- ابرامز ت. (s.d.). *المدينة ومشاكل الإسكان*. بيروت: دار الآفاق الجديدة.
- اعلام، ا. (1993). *النمو الحضري والمدن في المجتمع القطري دراسة اجتماعية لواقع النمو الحضري وعلاقة الجيزة بمدينة أمستعيدة*. قطر: مؤسسة العلوم.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد الفصل الثاني، التطورات الاجتماعية والاقتصادية*. (2019). Récupéré sur www.amf.org.ar/content/jaer2019
- التير، م. (s.d.). *اتجاهات التحضر في الوطن العربي*. الدار البيضاء: المؤسسة العربية للنشر والتوزيع.
- الجازي، ه. (2017). *مفهوم الدينامية الحضرية*. Récupéré sur <https://mawdoo3.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%8>
- الساعاتي، ح. (1980). *التصنع والعمران*. بيروت: دار النهضة العربية.
- السعدي، ع. ف. (2001). *سكان الوطن العربي*. عمان: مؤسسة الوراق للنشر.
- العربي، ا. (s.d.). Récupéré sur <https://www.amf.org.ae/ar/content/jaer2019>
- جاد، م. (1993). *التضخم الحضري في البلاد النامية*. القاهرة: دار العالم الثالث.
- حسن، ع. ا. (2004). *دور المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية: دراسة في علم الاجتماع الحضري*. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
- شوكي، ب. (د. س.). *(المنطقة العربية واشكاليات النمو الحضري: نحو ميثاق إقليمي للحق في المدينة* .
- غيث، م. ع. (د. س.). *(علم الاجتماع الحضري*. بيروت: دار النهضة العربية.

- فاعور, ع. (2004). *آفاق التحضر العربي، نمو المدن والعواصم الكبرى، التنمية الحضرية والسكن العشوائي ما بعد القاهرة وكوبن هاجن واسطنبول*. دراسات وأبحاث. بيروت: دار النهضة العربية.
- للمستوطنات، ب. ا. (2008-2009). *تقرير حالة المدن المدن المنسجمة*. محمود, ط. (2001). *التنمية والمجتمع*. الإسكندرية: المكتب الجامعي.